فرنسة الحياة الثّقافيّة في سوريّة خلال الانتداب الفرنسيّ (١٩٢٠-١٩٤٦م)

ابراهيم علاء الّدين[١]

المقدّمة

كان الغرض الرّئيس من البحث الحديث عن المساعي الفرنسيّة لفرنسة سوريّة على المستوى الثّقافيّ، وذلك خلال مرحلة الانتداب الفرنسيّ على البلاد، والّتي استمرّت لربع قرن (١٩٢٠-١٩٤٥م)، وقد أصدر الفرنسيّون خلالها الكثير من القرارات، والقوانين النّاظمة للحياة الثّقافيّة السّوريّة، فأصدرت القرارات المتعلّقة بالحياة العلميّة بشقّيها: المدرسيّ، والجامعي، كما فرضت سياستها الخاصّة على الصّحافة السّوريّة، بما يهدف إلى تحقيق الهيمنة الفرنسيّة على الأوضاع الدّاخليّة السّوريّة، كما سعت فرنسا إلى تنشيط التّنقيبات الأثريّة في الأراضي السّوريّة، وعملت على البحث عن الآثار بشكل منتظم، وكلّ ذلك بقصد تحقيق السّيطرة الفرنسيّة الكاملة على سوريّة.

إلّا أنّ السّمة الرئيسة لطريقة تعامل الفرنسيّين مع الحياة الثّقافيّة السّوريّة، تمثّلت بالاندماج الكامل، والمنهج الموحّد إزائها، فعلى الرّغم من الاختلاف القائم بين المفوّضين السّاميّين بين التّشدّد الدّينيّ المسيحيّ، والعلمانيّة في التّعاطي مع الأحداث السّوريّة، إلّا أنّها اتّفقت في سياستها الدّاعمة للبعثات التّبشيريّة، والمدارس الأجنبيّة، ومحاولة فرنسة السّيطرة على مفاصل التّعليم السّوريّ، بهدف تثقيف الشّعب وفق الطّريقة، والنّموذج الفرنسيّ، وإبعاده عن تاريخه العربيّ الأصيل، وكان لتعدّد الصّحف، والمجلّات دورٌ في

١. قسم التاريخ، جامعة تشرين، سورية.

انتشار الحركة الثّقافيّة في المجتمع السّوريّ، إلّا أنّ فرنسا نجحت في فرض رقابة شديدة على الصّحف، ومنعتها من كتابة أيّ مقال يستهدف الوجود الفرنسيّ في الأراضي السّوريّة، كما شاركت سلطات الانتداب الفرنسيّة في التّشجيع على التّنقيب الأُثريّ، لكشف الكنوز الآثريّة السّوريّة الدّفينة، والاستيلاء عليها، ولم تقتصر السّياسة الفرنسيّة على ذلك، بل سعت جاهدةً إلى تقسيم سوريّة إلى دويلات طائفيّة وإثنيّة، بهدف طمس الحياة السّياسيّة، والاجتماعيّة لسوريّة، وفرض التّقسيم أمرًا واقعًا، لكن السّوريّين نجحوا بفضل رفضهم لتلك السّياسات من الاحتفاظ بهويّتهم العربيّة، وحماية بلادهم من التّجزئة، والتّقسيم.

أوّلًا: سياسة فرنسا التّعليميّة في سوريّة قبل الاحتلال الفرنسيّ عام ١٩٢٠م

كان التّعليم في سوريّة خلال الفترة العثمانيّة على نوعين: التّعليم الدّينيّ يعتمد فيها على رجال الدّين، في الكتاتيب، والمساجد، وبمعزل عن الحكومة المركزيّة، والمدارس الحكوميّة، فكانت تتمّ وفق أربعة مراحل: المدرسة الابتدائيّة: وكان التّعليم فيها إلزاميًّا، ومدّة الدّراسة فيها أربع سنوات، المدرسة الرّشديّة: ومدّة الدّراسة فيها أربع سنوات، والمدارس الإعداديّة: مدّة الدّراسة فيها ثلاث سنوات، والمدارس السّلطانيّة، أو (المدارس الثّانويّة): توجد في مراكز الولايات، يقبل فيها التّلاميذ النّاجحون في مرحلة الإعداديّة، تختلف فيها دفع الرسوم الدّراسة باختلاف الطّلبة[١].

وفي أواخر العهد العثماني، بدأ التّأثير الفرنسيّ على المؤسّسات التّعليميّة، والثّقافيّة قبل الانتداب، وذلك عندما كانت البعثات التّبشيريّة[٢] منتشرة في بلاد الشّام، والّتي نجحت بتأسيس العديد من المدارس التّبشيريّة، كما استطاع الفرنسيسكان[٣] من تأسيس

١. عوض، عبد العزيز محمّد، الإدارة العثمانية في ولاية سورية (١٨٦٤-١٩١٤م)، ص٢٥٣-٢٥٦.

٢. إنّ أساس فكرة التّبشير طرحها أحد الأساقفة الأوروبيّين عندما قال: «نحن نريد مرسلين لا جنودًا لاسترداد الأرض المقدّسة»، فأخذ رجال الدّين المسيحيّين على عاتقهم تنفيذ هذه الفكرة، وذلك مع فشل الحملات الصّليبيّة على الشّرق، وعدم جدوى القتال ضدّ المسلمين. انظر: المصطفى، عبد الإله أحمد، السياسة الأوروبيّة وتطوّرها في بلاد الشام (١٨٤٠-١٨٧٨م)، ص٦٤-٦٥.

٣. الفرنسيسكان: تعني الأخوة الأصاغر، تأسّست رسميًّا عام ١٣٣٥م، واتّصلوا بالشرق، وعملوا على حراسة الأماكن المقدّسة. انظر: العقيقي، نجيب، المستشرقون، ج٣، ص١٠٤٤-١٠٥٢.

اثنتي عشرة إرساليّة في شمال ووسط سورية، مستخدمين فيها رهبانًا معظمهم من الفرنسيّين[١]، الأمر الّذي أدّى إلى حدوث تنافس بين التّعليم التّركيّ، والمدارس الّتي أسّستها البعثات التّبشيريّة، فقامت تلك المدارس بإرسال طلّابها إلى فرنسا، والبلاد الأوروبيّة، وكان التّعليم في تلك المدارس يتمّ باللّغتين التّركيّة والفرنسيّة بصفنها لغة مساعدة، وقد قادت تلك البعثات إلى نموّ الشّعور المعادي للدّولة العثمانيّة، والّذي أثّر على وجود الدّولة العثمانيّة ككل، معتمدين على انتشار التّعليم الغربيّ، وحصول العرب على الثّقافة الغربيّة بعد اتّصالهم بالقوى الأوروبيّة، وسفرهم إلى أوروبا[٢]، وتمويه الحسّ الوطنيّ لدى فئات السّكّان في بلاد الشّام، وهذا ما عكس حقيقة عمل المبشّرين الهادف إلى السّيطرة السّياسيّة، والاقتصاديّة، فضلاً عن دخول عدد من الأسر الإسلاميّة في الدّين النّصرانيّ لأسباب سياسيّة، أو اقتصاديّة، أو لتدخّل مباشر من المبشّرين[٣].

ثانيًا: المساعي الفرنسيّة لفرنسة التّعليم السّوري بعد احتلال سوريّة عام ١٩٢٠م

١. القوانين الفرنسيّة النّاظمة للعمليّة التّعليميّة

أدرك الفرنسيّون ما للتّربية، وللتّعليم من تأثير في تكوين النّاشئة؛ فعملوا خلال المرحلة الأولى من سيطرتهم على سوريّة على النّمط التّعليميّ العثمانيّ، كما عمدوا إلى سنّ قوانين، وتعليمات ضمنت هيمنتهم على شؤون التّربية، والتّعليم[٤]، وتوجيهها نحو أغراضهم السّياسيّة الكبيرة في ترسيخ الوجود الفرنسيّ، والقضاء على التّوجّه القوميّ

١. الإدارة العثمانية، م.س، ص٣٦٥.

٢. عبد الرحيم، جهان بنت إبراهيم شار علي، الآثار السياسية والحضارية للانتداب الفرنسي والبريطاني على بلاد الشام (١٣٤٢-١٣٥٩هـ/ ١٩٢٤-١٩٣٩م)، ص١٨٠.

٣. غنام، رياض، المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري (١٨٣٢-١٨٤٠م)، ص٢٤٥.

٤. الحساني، محمّد علي حسين نادر، أوضاع التعليم في سورية (١٩٧١-١٩٨٥م) (دراسة تاريخية)، ص١٠.

العربيّ[١]، قسّمت الدّراسة على مرحلتين الأولى الأوّليّة، والثّانية الابتدائيّة، والمدرسة الابتدائيّة مندمجة في المدرسة الأوّلية، وللانتقال من الأوّليّة إلى الابتدائيّة ينبغي للطّلبة أن يخضعوا للأحكام التّالية، يقبل رأسًا في السّنة الأولى من الحلقة العالية في المدرسة الابتدائيّة التّلاميذ الّذين يحملون مصدّقة الدّروس الأوّليّة، ويقبل في الحلقة الأوّليّة، أو الحلقة الوسطى في المدرسة الابتدائيّة تلاميذ المدرسة الأوّلية الّذين لا يحملون هذه المصدّقة، وذلك بحسب المعلومات الّتي يمتلكونها، وقدراتهم[٢]، وقد بيّنت سلطات الانتداب موقفها من التّعليم، ونظرتها إليه، من خلال دستور دولة سوريّة المنشور بقرار المفوّض السّامي هنري بونسو[٣] رقم (٣١١١) بتاريخ (١٤ آيار ١٩٣٠م) الّتي نصّت على ما يأتي:

المادّة ١٩: التّعليم حُرّ ما لم يخلّ بالنّظام العامّ، أو يتنافى مع الآداب العامّة، أو يمسّ أيّ دين.

المادّة ٢٠: غاية التّعليم ترقية المستوى في الأخلاق، والعلوم بين الأجيال، وتثقيفهم على مبادئ الرّوح الوطنيّة، وتحقيق الألفة، والإخاء بين جميع أبناء الوطن.

المادّة ٢١: التّعليم إلزامي لجميع السّوريّين من بنين وبنات، وهو مجانيّ في المدارس الرّسميّة.

المادّة ٢٢: توضع برامج التّعليم العام بطريقة تضمن معها وحدة التّعليم.

المادّة ٢٣: تشرف الحكومة على المدارس وتراقبها.

المادّة ٢٨: إنّ حقوق الطّوائف الدّينيّة مكفولة، ويحقّ لتلك الطّوائف أن تنشئ المدارس لتعليم الأحداث بلغتهم الخاصّة، بشرط مراعاة المبادئ المعنيّة في القانون[٤].

---

١. إسماعيل، حكمت علي، نظام الانتداب الفرنسي على سورية (١٩٢٠-١٩٢٨م)، ص٢٨٢.

٢. قوطرش، خالد، التعليم في سورية نشأته وتطوره، ص٧٢.

٣. هنري بونسو (١٨٧٧-١٩٦٣م): هو خامس مندوب سامي فرنسيّ في سورية، ولبنان تولّى منصبه بين (١٩٢٦-١٩٣٢م)، دبلوماسيّ، وسياسيّ فرنسيّ، لم يكن لديه أيّ انتماء سياسيّ، تولّى مدير القسم الأفريقيّ، والشّرقيّ في وزارة أوروبا، والشّؤون الخارجيّة. انظر: لونغريغ، ستيفن هامسلي، تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ص٢٢٥.

٤. أوضاع التعليم في سورية، م.س، ص١٣.

فقد كانت السّياسة العامّة الفرنسيّة تقوم بفرض سياسة تعليميّة موالية لها، وقامت هذه السّياسة على الأسس التّالية:

أ. تنظيم شؤون التّعليم في سوريّة وفق الأساليب المتّبعة في فرنسا، وعدم التّقيّد بفارق البيئة، والجنس، والدّين، والحضارة.

ب. فرض اللّغة الفرنسيّة على المؤسّسات الثّقافيّة الرّسميّة والخاصّة.

ت. تشجيع المدارس الفرنسيّة، والمؤسّسات التّربويّة الفرنسيّة، ومنحها الإعانات، والمساعدات الضّخمة، والتّضييق على موازنة المعارف السّوريّة، وتقليل مخصّصاتها، وإغداق الاموال على المدارس التّبشيريّة الّتي تعلم اللّغة الفرنسيّة.

ث. تعيين مستشارين، ومفتّشين فرنسيّين يتمتّعون بصلاحيّات مطلقة لتسيير شؤون المدارس الرّسميّة وفق الخطط الّتي ترسمها سلطات الانتداب.

ج. إعطاء أهمّيّة كبرى للشّهادات الفرنسيّة، والنّظر باستخفاف للشّهادات السّوريّة.

ح. وضعت سلطات الانتداب برامج خاصّة لمنطقة العلويّين، وجبل الدّروز، بهدف القضاء على الشّعور القوميّ العربيّ، وتعزيز الشّعور الطّائفيّ الإقليميّ[١].

وقد قامت سلطات الانتداب الفرنسيّ بافتتاح عدد من المدارس، والمعاهد، والكلّيّات في دمشق، وحلب، وحماة، والحسكة، واللاّذقيّة، وغيرها من الأماكن، لكن البرامج التّعليميّة أصابها الفوضى بسبب تنوّع النّظم التّعليميّة (العثمانيّة - العربيّة - الفرنسيّة)، فضلاً عن تنوّع المدارس (الوطنيّة - الإسلاميّة - الأجنبيّة - الطّائفيّة) لذلك أصدرت دائرة المعارف نظام البكالوريا، وذلك في عام ١٩٢٧م، فكانت أنظمة امتحان الشّهادة السّوريّة نسخة عن نظيرتها الفرنسيّة، ففي عام ١٩٢٨م تقدّم الطّلاّب السّوريّون الّذين كانوا في الصّفّ الحادي عشر الثّاني بامتحان، والطّلاّب المقبولون تابعوا دراساتهم الثّانويّة في صف الفلسفة، أو صف العلوم، وتوجب عليهم بعد سنة أن يتقدّموا لامتحان القسم

١. نظام الانتداب، م.س، ص٢٨٤-٢٨٥.

الثّاني من البكالوريا الأدبيّة، أو العلميّة[١]، ممّا دفع بالمدارس لاتباع مناهج واحد لتؤمّن نجاح طلاّبها، وبخاصةً أنّ دائرة المعارف لم تعد تعطي شهادة الثّانويّة إلاّ عند اجتياز هذا الامتحان، كما أنّها شجّعت على إيفاد البعثات العلميّة، وتخريج مدرّسين للثّانويّة، وتأسيس دور معلّمي المدارس، بهدف استقطاب النّاشئة من التّلاميذ، والسّيطرة على فئات الشّعب[٢]، لكنّها في الوقت نفسه كانت تفرض سياستها على المدارس، وعقوباتها على التّلاميذ، والطّلبة، والمدرّسين المخالفين لتعليماتها، ونظمها التّعليميّة، فقامت بطرد ثمانية عشر تلميذًا من المدرسة التّجهيزيّة في حلب لرفضهم مقابلة الشّيخ تاج الدّين الحسيني[٣] عند زيارته إلى مدرستهم، كما عزل رئيس التّجهيز لأنّه لم يوافق على طردهم بدون محاكمة من المجلس التّأديبي، كما قام وزير المعارف حسني البرازي[٤] بنقل ستّين معلمًا، ومعلمة في حمص، وحماه إلى مراكز أخرى تشفّيًا من ذويهم لمعارضتهم السّلطة الفرنسيّة[٥].

١. التعليم في سورية، م.س، ص٦٥.

٢. الآثار السياسية والحضارية، م.س، ص١٨٩.

٣. تاج الدين الحسيني (١٨٩٠-١٩٤٣م): مراكشي الأصل، ولد في دمشق، تولّى عدد من المناصب، فخلال الحكم العثمانيّ كان عضوًا في المجلس العموميّ لولاية سوريّة لولاية سوريّة، وفي العهد الفيصليّ عضوًا في مجلس الشّورى، ثمّ قاضيًا شرعيًّا للعاصمة، ودرّس أصول الفقه في معهد الحقوق بدمشق، وفي عهد الانتداب الفرنسيّ: تولى رئاسة الوزارة مرّتين (١٩٢٨-١٩٣١م) و(١٩٣٤-١٩٣٦م)، استقال بعد اندلاع مظاهرات ضدّه، فكلفته فرنسا برئاسة الجمهوريّة، توفيّ إثر مرض ألمّ به عجز الأطباء عن تشخيصه. انظر: الخوند، مسعود، الموسوعة التاريخيّة الجغرافيّة، ج١٠، ص١٩٣.

٤. حسني البرازي (١٨٩٣-): من كبار الملاك الزراعيّين في حماه، تلقّى علومه في القسطنطينيّة وتخرج في معهد الحقوق، تولى وزارة الداخليّة لكنّه ما لبث أن أقيل لرفضه تحميل الثورة السوريّة مسؤوليّة الخسائر في الأرواح انتخب نائبًا عن حماه إلى المجلس التأسيسي، ثمّ وزيرًا للتربية عام ١٩٣٤م، رئيس الوزراء ووزير الداخلية (١٩٤٢-١٩٤٣م)، ثمّ محافظ لحلب ١٩٤٩م، تنحى عن العمل السياسي عام ١٩٥٥م. انظر: الموسوعة التاريخية، م.س، ص٢٠٧.

٥. الكيالي، عبد الرحمن، المراحل (في الانتداب الفرنسي ونضالنا الوطني)، ج٢، ص٢٨٥.

مظاهر التّعليم الفرنسيّ

أ- التّعليم المدرسيّ

اهتمّ الفرنسيّون بالتّعليم الابتدائي، والثّانوي اهتمامًا خاصًّا، فقاموا بخطوات عديدة لفرنسة التّعليم في سوريّة، ومن تلك الخطوات:

- افتتاح المدارس الفرنسيّة، والأجنبيّة: إذ أهملت سلطات الانتداب الفرنسيّ المدارس العربيّة، والإسلاميّة، وشجّعت على افتتاح المدارس الأجنبيّة عامّةً، والفرنسيّة خاصّةً، مع تشجيع النّاس على الإقبال عليها، من دون إخضاعها لمراقبة الحكومة الوطنيّة[١]، والّتي كانت تتبع أسلوب الدّراسة الفرنسيّة، وكان طلّابها يهيَّأون لدراسة الطّبّ، والحقوق في الجامعة اليسوعيّة في بيروت، والجامعات الفرنسيّة[٢]، وكان من أبرز أهداف تلك المدارس: تدريس مذاهبها الدّينيّة، وفقهت تلاميذها في مواضع هدفت من خلالها إلى تسهيل الاكتساب السّريع للثّروة الفرديّة، وتدريس اللّغات الأوروبيّة، ومبادئ التّجارة[٣]، ووقفت في وجه المدارس الوطنيّة، وتأسيسها، لخنق الرّوح العلميّة، وقتل الحرّيّة الفكريّة، بتعديل برنامج التّعليم بحسب أهوائها، ورغباتها، وصهر البلاد، وأهلها في بوتقة ثقافة المستعمر لإرضاخهم، والهيمنة عليهم، وقد انتشرت تلك المدارس في أرجاء سوريّة، ففي دمشق وحدها بلغ عدد المدارس الأجنبيّة عام ١٩٢٩م سبعًا وأربعين مدرسة للذّكور تضمّ ٥٧٣٢ تلميذًا، وستًّا وثلاثين مدرسة للإناث وتضمّ ٥٧٢٠ تلميذة، أمّا المدارس الطّائفيّة فبلغ عددها مئة وواحدة وخمسين مدرسة للذّكور، وأربعًا وثلاثين مدرسة للإناث، وقد أرادت الحكومة الفرنسيّة من دعم تلك المدارس، جذب الشّعب العربيّ المسلم للتّعلّم في المدارس الطّائفيّة، والأجنبيّة، حتّى تتمكّن من السّيطرة عليه فكريًّا، وقتل روح

١. الرفاعي، شمس الدين، تاريخ الصحافة السورية (١٩١٨-١٩٤٧م)، ص٢٩.

٢. الكوراني، أسعد، ذكريات وخواطر (مما رأيت وسمعت وفعلت)، ص٤٨-٤٩.

٣. مجموعة مؤلفين: الحياة الفكريّة في المشرق العربي (١٨٩٠-١٩٣٩م)، ص١٦٢.

المقاومة ضدّ الاستعمار الأجنبيّ[١]، كما نشطت المدارس التّبشيريّة بشكل كبير في سوريّة، وكانت الغاية من وجودها قيادة النّاس إلى الدّخول في الدّين المسيحيّ، وتعليمهم حتّى يصبحوا أفرادًا مسيحيّين، وشعوبًا مسيحيّة، فتلك المدارس تجعل النّاشئين تحت تأثير التّعليم المسيحيّ أكثر من أيّ قوّة أخرى، ثمّ إنّ هذا التّأثير يستمرّ حتّى يشمل الأشخاص الّذين سيصبحون يومًا ما قادة في بلادهم، ومن أجل ذلك ترفض تلك المدارس أن تتقيّد بالمنهاج الرّسميّ للبلاد، كون التّقيّد بتلك المناهج يفقدها صفتها التّبشيريّة المسيحيّة، ويجعلها في عداد المدارس الوطنيّة، فتنتفي الغاية من وجودها[٢]، وعلى الرّغم من كلّ التّسهيلات الفرنسيّة فقد كان انتشار تلك المدارس بين المسلمين محدودًا، لأنّ الاتّجاه العام كان إلى المدارس الرّسميّة، للانتساب إلى الجيش، والوظائف الحكوميّة[٣].

- أدار الفرنسيّون شؤون التّعليم في المدارس العامّة إدارة مباشرة، فعملوا على مناهضة التّعليم باللّغة العربيّة، وانتشارها، وعلى الرّغم من أنّ ثورة الشّريف حسين بن علي[٤] أطلق عليها الثّورة العربيّة، لأنّها كانت تناهض اللّغة التّركيّة، وتعمل على إحلال اللّغة العربيّة مكانها في المدارس، والإدارات، والمحاكم، واستخدمتها دعامةً أساسًا لوحدة شعوب المنطقة، ووحدة تاريخها، وتراثها، ومن هنا كانت الرّغبة الفرنسيّة بتحطيم اللّغة العربيّة، بحجّة أنّها لغّة فقيرة، وجامدة، وبالتالي لا يمكنها من مسايرة النهضة العلميّة في العالم، وخاصّةً في المصطلحات والمشتقات، وتشكيك النشء بلغتهم، وسعوا لربط

١. الآثار السياسية والحضارية، م.س، ص١٨٥-١٨٨.

٢. خالدي، مصطفى، وفروخ، عمر، التبشير والاستعمار في البلاد العربيّة (عرض لجهود المبشرين التي ترمي إلى إخضاع الشرق للاستعمار الغربي)، ص٦٦-٦٧.

٣. ذكريات وخواطر، م.س، ص٤٤..

٤. الشّريف حسين بن علي (١٨٥٣-١٩٣١م): ولد في استانبول عام ١٨٥٣م، وعاد إلى مكّة وهو صغير، توتّرت علاقته مع الدّولة العثمانيّة، عندما بدأ الاتّحاديّون سياسة التّتريك في الدّولة، وولاياتها، فنمت الدّعوة للاستقلال العربي، وانتهز البريطانيّون الأمر، ووعدوه بمساندة فكرة الاستقلال العربيّ، إذا ما أعلن الثّورة ضدّ الدّولة العثمانيّة، أعلن الشّريف الثّورة العربيّة الكبرى عام ١٩١٦م، ووجّه ابنه فيصل إلى سوريّة، وانضم إليه الضّبّاط الأحرار العرب في المشرق العربي، أجهز عبد العزيز بن سعود على مملكته في الحجاز، ونفي إلى جزيرة قبرص، وبقي فيها ستّ سنوات ثمّ عاد إلى عمّان ١٩٣٠م وبقي فيها حتّى وفاته ١٩٣١م. انظر: الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج٢، ص٥٤٢.

الثقافة الشرقية بالفكر الفرنسي، لذلك فرضوا تعليم اللغة الفرنسية على جميع المراحل، بعد تقليل نفقات المدارس الرسمية فكان لكلّ مدرسة حكوميّة مدرس واحد للدروس الفرنسية التي احتلت مكانًا بارزًا في المناهج[١]، إذ أن نظام الامتحانات التي كانت تجريها دائرة المعارف كانت تخص اللغة الفرنسية باحترام عميق، وامتيازات مهمة تخالف جميع أسس التعليم السليمة فعلامات اللغة الفرنسيّة في المرحلة الابتدائيّة تقارب ثلث مجموع العلامات، وتزيد على مجموع العلامات المخصصة للتاريخ والحساب والجغرافيّة والهندسة مجتمعة[٢].

- ضيّقت سلطات الانتداب الفرنسيّة الخناق على نظام التعليم الإسلامي بصفة خاصة، فقامت بإلغاء دراسة العلوم الدينية مثل: القرآن الكريم والفقه والتوحيد، وجعلوا لها درس واحد يسمى درس الدين، حصل مع اللغة العربيّة حيث جعلوا لها حصة واحدة في الأسبوع، واختاروا لها أضعف المدرّسين، لكن الأمر الّذي زاد تعقيدًا هو عدم إدخال هذا الدّرس ضمن الامتحانات النّهائيّة حيث صارت علوم الدين، واللّغة العربيّة مهملة[٣]، وأمرت بإقفال الكتاتيب في حلب، أو منعهم من تعليم التّلاميذ في حال وجود مدرسة في المدن، والقرى الموجودة فيها، وعدم قبول التّلاميذ فوق سنّ السّابعة، وأن لا تدرس إلاّ التّعليم الدّينيّ، وحدّدت دائرة المعارف شروط إقفال تلك الكتاتيب، إذا كانت حال بنائه، وأثاثه خطيرة على صحّة التّلاميذ، وعندما بدأت الاحتجاجات سارعت دائرة المعارف إلى استرجاع القرار، فأعلنت أنّها طلبت من مفتشي المعارف تفتيش الكتاتيب القرآنيّة، والمدارس الأهليّة للتّثبيت من حسن سيرها، ومتانة بنائها، وأنّها لم تفكّر قطّ في إغلاق أي كتاب، وإنّما هي تشجع الكتاتيب، والمدارس الخاصّة، وتمدّها بمبالغ ماليّة كافية لها[٤].

وفي خضمّ تلك السّياسة الفرنسيّة السّاعية لفرنسة سوريّة، بدأ عهد الاستقلال الوطنيّ

١. أوضاع التعليم في سورية، م.س، ص١٠.

٢. نظام الانتداب، م.س، ص٢٨٣.

٣. الآثار السياسيّة والحضاريّة، م.س، ص١٩٠.

٤. الكيالي، عبد الرحمن، المراحل (في الانتداب الفرنسي ونضالنا الوطني)، ج٣، ص٨٤-٨٥.

بعد انتخاب المجلس النّيابي لشكري القوتلي[١] رئيسًا للبلاد[٢]، فقام العهد الجديد بعدد من الأعمال المتعلّقة بالتّعليم، فأصدرت الحكومة تقريرًا موجزًا عن الأعمال، والإصلاحات الّتي أنجزتها وزارة المعارف خلال عام ١٩٤٣م، وعن المشاريع الّتي تسعى لتحقيقها، فكانت وزارة المعارف بين عاميّ (١٩٤٣-١٩٤٤م) تشعر بضرورة ماسة لإصلاح أحوالها، وتعديل برامج التّعليم فيها، وفق حاجات البلاد بصورة تتّفق مع متمّمات العهد الاستقلالي من الوجهتين التّربويّة، والتّعليميّة؛ لأنّ التّشريع في تلك الوزارة كان مبعثرًا، وصادرًا عن مراجع تشريعيّة مختلفة، ومتنافرة، ممّا أدّى الى حدوث بلبلة، واختلال في سير أعمالها، فأصدرت القانون المؤرخ برقم ١٢١ الصّادر بتاريخ (٢١ كانون الأوّل ١٩٤٤م)، والمتضمّن نظام المعارف العامّ الّذي أصبح الدّستور الأساس لوزارة المعارف، تستند عليه في كلّ عمل إصلاحي ترغب القيام به، فقد نصّ ذلك القانون في مواد التّعليم، وأنواعه من مناهج، وأنظمة داخليّة، وتشكيلات إداريّة، وتنظيم الامتحانات العامّة للشّهادة الرّسميّة[٣].

ب- التّعليم العالي

كانت الجامعة السّوريّة قد تأسّست فعليًا في أواخر العهد العثماني، بعد إعادة العمل بالدّستور في عام ١٩٠٨م، ومع ظروف الحرب العالميّة الأولى (١٩١٤-١٩١٨م) بقيت تلك الجامعات تعمل حتّى الانسحاب التّركي من الأراضي السّوريّة، وعند قيام الحكم

١. شكري القوتلي: (١٨٩١-١٩٦٧م)، ولد في دمشق، كلفه الملك فيصل عام ١٩٢٠م بتشكيل ولاية في دمشق، انتخب نائبًا عن دمشق عام ١٩٣٦م، وتولى وزارتي المالية والدفاع، وانتخب رئيسًا للبلاد من قبل مجلس النواب بعد وفاة الرئيس تاج الدين الحسيني، وخلال رئاسته تم جلاء القوات الفرنسية، وأعيد انتخابه رئيسًا لكنه سقط بعد انقلاب العقيد حسني الزعيم، أعيد انتخابه لدورة ثالثة عام ١٩٥٥م، وتنازل عن الحكم لصالح الرئيس جمال عبد الناصر بعد قيام دولة الوحدة بين سوريا ومصر عام ١٩٥٨م، وحصل بعدها على لقب المواطن العربي الأول. انظر: موسوعة السياسة، م.س، ج٣، ص٤٤٨.

٢. خواطر وذكريات، م.س، ص١٣٩.

٣. أوضاع التعليم في سورية، م.س، ص١٤.

العربيّ في دمشق (١٩١٨-١٩٢٠م)، أعاد الأمير فيصل بن الحسين[١] العمل بكلّيّة الطّبّ القديمة في عام ١٩١٩م، كما تمّ إحداث كلّيّة الحقوق في دمشق، وقد واجهت افتتاح الكلّيّات عقبات، ومتاعب عديدة، لأنّ أدوات المخابر، والمعدّات، كانت قد نقلت إلى بيروت، ولم يبق في الكلّيّة سوى البناء، والمدرجات[٢]، واستمرّ الوضع حتّى تأسيس الجامعة السّوريّة في دمشق بالقرار رقم ١٣٢ بتاريخ (١٥ حزيران ١٩٢٣م)، والّتي تكوّنت من فرعين الطّبّ (والّذي ضمّ الطّبّ البشريّ والأسنان والصّيدلة)، والحقوق، ثمّ أضيفت إليها شعبة الآداب، لكنّها ألغيت فيما بعد[٣]، فضلاً عن الأكاديميّة العربيّة، ومتحف دمشق، وكانت هذه المؤسّسات مرتبطة بمدير الأمور الملكيّة في الاتّحاد، ويدير شؤونها رئيس معيّن لسنة، ينتخبه مديرو معاهد الجامعات، ورئيس المجمّع العلميّ[٤]، ويعاون الرّئيس مجلس الجامعة المؤلّف من رؤساء المعاهد، وثلاثة أعضاء من كلّ من المعاهد، والمجمّع العلميّ، ويجتمع هذا المجلس لدرس مسائل الإدارة، ووضع النّظام الدّاخليّ، وبرنامج الدّروس، واللّجان الفاحصة، ونظام موازنة الجامعة، وتعيين من يرسلون إلى الخارج لإنجاز دروسهم[٥]، وكان

١. فيصل بن الحسين (١٨٨٥-١٩٣٣م): ولد في مكة المكرمة ١٨٨٥م، سافر مع أبيه إلى استانبول عام ١٨٩٣م، وعاد معه في عام ١٩٠٨م، اختير نائبًا في مجلس المبعوثان العثماني عام١٩١٣م عن مدينة جدة، فأخذ ينتقل بين الحجاز واستانبول، نودي به ملكًا على سورية عام١٩٢٠م، عند الاحتلال الفرنسي لسورية، رحل إلى أوروبا، وما لبث أن دعته الحكومة البريطانية لحضور مؤتمر القاهرة عام ١٩٢١م، وتقرر في المؤتمر ترشيحه لحكم العراق، فعيّن ملكًا عليه عام ١٩٢١م، واستمر بحكم العراق حتى ٨ أيلول ١٩٣٣م، إذ وافته المنية في مدينة برن سويسرية إثر مرض عضال. انظر: الزركلي، خير الدين، الأعلام (تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، ج٥، ص١٦٥-١٦٦.

٢. قاسمية، خيرية، الحكومة العربيّة في دمشق (١٩١٨-١٩٢٠م)، ص٢٣٨.

٣. كرد علي، محمّد، خطط الشام، ج٤، ص٧٧.

٤. المجمع العلمي: ترجمة كلمة أكاديميّة الفرنسيّة، وقد حدد أهدافه في النظر إلى اللغة العربيّة وأوضاعها العصرية، ونشر آدابها، وإحياء مخطوطاتها، وتعريب ما ينقصها من كتب العلوم والصناعات والفنون، ونتيجة اتساع أعمال المعارف قسمت إلى قسمين: الأوّل اختص بالمعارف العامة، والثاني إصلاح اللغة العربيّة وتنشيط حركة التأليف والترجمة، والإشراف على الآثار. انظر: الحكومة العربيّة، م.س، ص٢٤١.

٥. مجموعة مقررات حكومة سورية (وهي تشتمل على القوانين والمراسيم والقرارات التي صدرت في سورية منذ الاحتلال آخر أيلول سنة ١٩١٨م إلى يومنا هذا)، ج٢، ص١٦٧.

للجامعة السّوريّة صفة شخصيّة اعتباريّة، يمنحها الاستقلال التّمويليّ، وبموجب القرار رقم ٢٨٣ بتاريخ (١٥ آذار ١٩٢٦م)، انفصلت الأكاديميّة العربيّة، والمتحف، وشكّلتا جامعة واحدة، كانت مرتبطة بوزارة التّعليم العلم لدولة سوريّة، وكان رئيس الجامعة يعينَّ لمدة ثلاث سنوات، يعاونه مجلس الجامعة المكوّن من عمداء الكلّيّات، وثلاث أساتذة من كلّ كلّيّة، وهذا المجلس مكلّف بدراسة جميع المسائل الإداريّة المتعلّقة بالجامعة، ويدير كلّ كلّيّة عميد معيّن لمدة ثلاث سنوات، ويعاونه مجلس الكلّيّة الخاضع لرئاسته، ويدرس هذا المجلس جميع المسائل الّتي تهمّ الكلّيّة[١].

أخذت الإدارة الجامعيّة متابعة مراحل تنظيم قبول الطّلّاب، ومواعيد التّسجيل، وإعداد المناهج، وتهيئة الملاكات التّدريسيّة، وإرساء قواعد التّعليم العالي، وإعلام إدارة الانتداب الفرنسيّة بأنظمة الجامعة، وجاء هذا في الكتب الّتي وجّهها رضا سعيد[٢] عميد كلّيّة الطّبّ السّوريّ، في (كانون الأوّل ١٩٢٣م) إلى مستشار المعارف الفرنسيّ[٣]، وكان نظام كلّيّات الجامعات بأنّه لا يسمح بتعيين أستاذ، أو معيد أصيل، ما لم يكن دكتورًا في الحقوق من معهد فرنسيّ، مهما علت منزلته العلميّة، كما أنّ سياسة التّحيّز للمدارس، والمعاهد الفرنسيّة، كانت تؤدّي إلى عدم التّساهل مع الشّهادات الأخرى، وبخاصّة لمن يحمل الشّهادات العربيّة، فالسّياسة الفرنسيّة لا تعتبر شهادة الدّراسة الثّانويّة المصريّة، أو العراقيّة الّتي يحملها السّوريّون، إلّا إذا أثبت أنّ وليّه الشّرعيّ كان مقيمًا في تلك الدّولة الأجنبيّة منذ ثلاث سنوات على الأقلّ، عند حصوله على الشّهادة[٤].

---

١. نظام الانتداب، م.س، ص٢٨٨.

٢. رضا سعيد (١٨٧٦-١٩٤٥م): ولد في دمشق، تلقى علومه في المدرسة الرّشديّة، وبعدها أرسل إلى إستانبول ليلتحق بالقسم الدّاخليّ للمدرسة الطّبّيّة، فتخرّج منها طبيبًا ضابطًا، نقل إلى دمشق عام ١٩١٣م، ليعمل في المشفى العسكريّ، وانتخب عام ١٩١٧م رئيسًا لبلديّة دمشق، وفي عام ١٩١٩م طلب منه الأمير فيصل تأسيس المعهد الطّبّيّ في دمشق، فقبل بشرط التّدريس باللّغة العربيّة، أسّس جامعة دمشق، وكان أوّل رئيس لها. انظر: بوبس، أحمد، دور رضا سعيد في تعريب التعليم في جامعة دمشق، ج١-٢، ص١٥٧-١٦١.

٣. أوضاع التعليم في سورية، م.س، ص١٢.

٤. نظام الانتداب، م.س، ص٢٨٣.

ج- نتائج سياسة التّعليم الفرنسيّة

نتيجة للسّياسة الفرنسيّة التّعليميّة، فقد حقّقت فرنسا عدداً من النّتائج في هذه المجال، منها:

- تجريد التّعليم من محتواه الوطنيّ، من خلال ضرب مراكز اللّغة العربيّة، وإيجاد مناهج تساعد على وضع الأجيال تحت رحمة التّأثير الغربيّ الثّقافيّ، وذلك بجعل اللّغة الفرنسيّة لغّة رسميّة، وإلزاميّة للأطفال في المدارس الابتدائيّة، وتمّ زجّ أعداد كبيرة من الموظّفين الفرنسيّين في المؤسّسات السّوريّة، وجعل الثّقافة الفرنسيّة مركز الصّدارة على حساب الثّقافات الأخرى.

- أهملت اللّغة العربيّة، وتاريخ سوريا القوميّ، وكذلك جغرافية البلاد، إزاء الاهتمام باللّغّات، والتّاريخ، والجغرافية الفرنسيّة، فضلاً عن اختلاف مناهج التّربية، والتّعليم في المدارس بين منطقة وأخرى[١]، وأصبح الطّلاّب ينجحون، وهم يجهلون تاريخهم، ودينهم، ولغّتهم، فهم يدرسون عن الثّورة الفرنسيّة، وملوك فرنسا أكثر ممّا يدرسون عن تاريخ المسلمين، والأمويّين، والعّباسيّين[٢].

- كان للتّعليم زمن الانتداب الفرنسي مساوئ منها، المشاكل الكبيرة الّتي واجهت التّعليم مثل ضيق المدارس الحكوميّة، وعدم وجود أمكنة تستوعب الصّبيان الّذين تقدّموا إلى مدارس العاصمة، ممّا أثار سخط الأهالي[٣]، كما قامت السّلطات الفرنسيّة بإغلاق قسمًا من تجهيز البنات، وأنقصت من مخصّصات الجامعات السّوريّة[٤].

- جعلت سلطات الانتداب حقّ مراقبة المدارس الأجنبيّة بمختلف أشكالها بيدها، بعد أن نزعت هذا الحقّ من الحكومة السّوريّة، ومنحت نفسها حقّ منح الرّخَص بفتح المدارس الخاصّة، فأصدر المفوّض السّامي القرار رقم ٢٦٧٩ بتاريخ (٢٤ حزيران

١. أوضاع التعليم في سورية، م.س، ص١٢-١٣.
٢. الآثار السياسية والحضارية، م.س، ص١٨٩.
٣. التعليم في سورية، م.س، ص١٣.
٤. المراحل، ج٢، ص١٣٤.

١٩٢٤م)، والّذي يقضي بأن تكون المفوضيّة الفرنسيّة المرجع الأعلى الّذي يبرم نهائيًا أمر منح الرّخصة، أو رفضه.

- مراقبة مدارس الحكومة من قبل مستشاري وزارة المعارف، ومديري الدّروس الفرنسيّة في المدارس الثّانوية، وسيطرة المفوّض على الميزانية العامّة للدّولة، ومنها وزارة المعارف، كما أقلّ الفرنسيون المال من الموازنة لنشر التّعليم في مدارس الحكومة، كما أنّهم لم يؤسّسوا أيّ مدارس حكوميّة جديدة[١].

ثالثًا: الصّحافة السّوريّة في ظلّ الانتداب الفرنسيّ

١. سيطرة فرنسا على الصّحافة السّوريّة

سارعت الصّحف السّورية إثر صدور مقرّرات مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠م، وإعلان الانتداب الفرنسيّ على سورية، إلى نشر المقالات الحماسيّة، والمتعلّقة بالدّفاع عن الوطن، لذلك أرادت الحكومة السّوريّة أن تنظّم الصّحافة للاعتماد عليها في تكوين الرّأي العامّ، وتوجيهه بصرامة ضدّ الاستعمار الأوروبيّ، فكان القرار بتأسيس، وتنظيم مديريّة المطبوعات بدمشق، وبذلك أعيد تنظيم الصّحافة بعد أن كانت بلا توجيه من الحكومة السّوريّة خلال الحرب العالميّة الأولى، وما بعدها لظروف الحرب، والمناورات الاستعماريّة على سورية[٢].

لكنّ الإدارة الفرنسيّة في سوريّة في فترة الانتداب عمدت إلى كمّ الأفواه بشتّى السّبل، والطّرق، معتمدةً على الرّشوة، والإغراء، وكمّ الأفواه من خلال النّفي، والتّشريد، والقوّة[٣]، فشرّعت مجموعة من القوانين، والقرارات الّتي تخصّ الصّحافة كانت في مجملها تهدف لقمع الصّحفيّين السّوريّين، وتعطيل الصّحف، فقد اختفت الصّحف الّتي ظهرت في عهد الاستقلال، وظهرت محلّها صحف أخرى بعضها ذات نزعات متطرّفة، وأخرى ذات

---

١. نظام الانتداب، م.س، ص٢٩٤.

٢. تاريخ الصحافة السورية، م.س، ص٢٠.

٣. عبيد، سلامة، الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥-١٩٢٧م)، ص٤٨-٤٩.

نزعات معتدلة، وفي (٢٧ حزيران ١٩٢١م)، أصدر الجنرال غورو[١] قرارًا ذي الرقم ٨٢٤، والمتمثّل بإنشاء مكتب للصّحافة في دائرة مندوب المفوّض السّامي بدمشق، ومكتب أخر في دائرة معاون المندوب بحلب، يلحق بالسّكرتير العامّ مدير قسم الاستخبارات، والمطبوعات، ولا يجوز لأيّ مدير، أو وزير أن يستصدر أمرًا، أو قرارًا إلّا بالرّجوع إلى المفوّضيّة العليا في إصدار هذا القرار، وبذلك تمكّن غورو من ربط الصّحافة السّوريّة بالمفوضيّة العليا، ومكاتبها بصورة مباشرة، وبذلك أفسح للمراقبة على الصّحف مجالاً كبيرًا، واختصّ بها مكتب خاصّ يتوجّه إليه مديرو الصّحف في كلّ ما يتّصل بممارسة أعمالهم الصّحفيّة في داخل الدّول السّوريّة الأربع[٢]، كما وضع نظامًا خاصًّا للصّحافة يقضي بإبداع تأمين قدره ٥٠٠ ليرة سورية أي ما يعادل ١٠٠ فرنك فرنسي، وإيقاف الصّحف، وإلغائها في بعض الأحوال، وخصوصًا إذا كانت الصّحيفة ترمي إلى المسّ بالعلاقات الدّوليّة[٣].

وقد أصدرت سلطات الانتداب قرار فرض الرّقابة على الصّحف السّوريّة، وبموجب هذا القرار تمّ حذف، وإسقاط مقالات من الصّحف، وجعل وظيفتها مقصورة على نشر أخبار المجتمع السّوريّ، فكانت الصّحف السّوريّة تقابل هذا بترك فراغ أبيض، وتقول حذف بمعرفة الرّقابة، وكان احتجاجًا صارخًا على الرّقابة، ودعوة صريحة لشدّتها على حرّيّة الصّحفيّة، واستمرار استفزاز الرّأي العامّ ضدّ الاستغلال السّياسيّ، والاقتصاديّ للبلاد السّوريّة، وإظهار السّياسة، وخنق الحرّيّات العامّة، وحرّيّة الصّحافة[٤]، كما كانت السّلطات الفرنسيّة توجّه بلاغات من خلال مديريّة المطبوعات إلى أصحاب الصّحف، والمجلاّت بأن يرسلوا نسخًا من صحفهم إلى دائرة الاستخبارات الفرنسيّة لمراقبتها،

١. هـنري أوجين غـورو (١٨٦٧-١٩٤٦م): ولد في باريس، تولى قيادة القوات الفرنسـية في المـشرق، وكان يعد من أهم جـنرالات فرنسـا، وبطل من أبطال حربها ضد ألمانيا، نجح في دخول دمشـق بعد معركة ميسـلون، ومن ثم عمل على تقسيم البلاد إلى دويلات لتسهل سيطرته عليها. انظر: هواش، محمّد، تكوّن جمهورية (سورية والانتداب)، ص٤٢-٥٥.

٢. نظام الانتداب، م.س، ص٣٠٣.

٣. كوبلنز، فريدريك، حقائق ووثائق لم تنشر بعد عن الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥م، ص٤٤.

٤. إلياس، جوزيف، تطوّر الصحافة السوريّة في مائة عام (١٨٦٥-١٩٦٥م)، ص٤١.

وتوجيهها الوجهة الفرنسيّة، بقصد قتل الحركات الوطنيّة، فنصّ البلاغ على ما يلي: «إلى أرباب الصّحف، أبلغتنا مديريّة المطبوعات عطفًا على إشعار وزارة الدّاخليّة أنه على أصحاب الجرائد أن يرسلوا كلّ يوم نسخة من جرائدهم إلى دائرة الاستخبارات الفرنسيّة في النّادي العربي»، لذلك فقد كانت بعض الصّحف تعطّل لوقت محدّد بموجب البلاغ، أو بموجب الرّقابة الشّديدة الّتي تفرض عليها، ثمّ تصدر بعد ذلك بأعداد قليلة[١].

أمّا قانون ذيل الصّحافة الصّادر في ١٩٢٤م أصدرته فرنسا رغبة منها في سدّ الباب في وجه كلّ من ينتقدها من الصّحف السّوريّة حيث نصّ هذا القانون على أنّ السّلطات الفرنسيّة تعتبر العلاقات الخارجيّة، والاتّصالات مع الدّول الأجنبيّة من اختصاصها، ولها حقّ التّصرّف بموجب صكّ الانتداب الّذي يخوّل لها قرار عصبة الأمم المتحدة، وإنّها مكلّفة بالدّفاع عن الأراضي الواقعة تحت سلطانها، وبالتّالي لديها الحقّ في معاقبة فاعلي الجرائم، ومرتكبيها، وضمان سلامة العلاقات الدّوليّة، وحفظ النّظام[٢]، وبتاريخ (١٥ نيسان ١٩٢٥م) صوّت المجلس النّيابيّ السّوريّ على قرار رقم ٦٩، والّذي بموجبه يخوّل رئيس الدّولة بناءً على اقتراح وزير الدّاخليّة تعطيل، أو إلغاء أي صحيفة تنشر مقالاً، أو أخبارًا تهدف إلى تهييج الرّأي العامّ، أو يمسّ كرامة الدّولة، أو رئيسها، أو أحد أعضائها، أو من المجلس التّمثيليّ، أو من الموظّفين المدنيّين، أو العسكريّين التّابعين لإدارات الدّولة، كما كان المفوّض السّامي يملك مثل هذا الحقّ حين تنشر أيّ جريدة، أو مجلّة مقالاً من شأنها تعكير السّلام، أو النّظام العامّ، أو تمسّ بالعلاقات الدّوليّة[٣].

٢. السّياسة الفرنسيّة لتقييد حرّيّة الصّحافة السّوريّة

لما كانت الصّحافة الوطنيّة لا ترمي إلى أهداف آنيّة، وخاصّة، بل إلى أغراض الأمّة فتطالب بالوحدة الوطنيّة، وضمّ باقي الأجزاء السّوريّة إلى حكومة دمشق، وتطالب

١. تاريخ الصحافة السورية، م.س، ص٣٠.

٢. نظام الانتداب، م.س، ص٣٠٥.

٣. مجموعة مقررات، م.س، ج٢، ص٢٥٤-٢٥٥.

بالحرّيّات الدّيمقراطيّة، وبمجلس نيابيّ منتخب، وحكومة شرعيّة تمثّل أماني الأمّة، وتنتقد المفوّضين السّاميّين، فإنّها تعرّضت لمزيد من الاضطهاد، والحجر، والتّقييد من طرف سلطات الانتداب الفرنسيّ[١]، ففي (٥ كانون الأوّل ١٩٢٤م) اتّخذ المفوّض السّامي مكسيم ويغان[٢] قرارًا بإلغاء الاتّحاد السّوريّ، وإنشاء وحدة بين دولتيّ دمشق، وحلب، فكان من الطّبيعي أن يطبّق قانون الصّحافة الخاصّ على الاتّحاد السّوريّ، فأصبح ساري المفعول على جميع البلاد السّوريّة ما عدا بلاد العلويّين، وبذلك توحّدت الصّحافة، وقوانينها في مختلف أجزاء البلاد، عدا بلاد العلويّين والّتي كانت خاضعة للحكم الفرنسيّ بشكل مباشر، كما سعى الفرنسيّون إلى إيجاد نظام للمطبوعات، وقانون عامّ قيّدوا به الصّحافة بقيود ثقيلة، وجعلوا فيه لأنفسهم، والحكومة التّابعة لهم سلطة تعطيل الصّحف إلى فترات محدودة، أو أجل غير مسمّى، فخلال الثّورة السّوريّة الكبرى شدّدت السّلطات الانتدابيّة قبضتها على كلّ ما ينشر في الصّحف، والمجلّات السّوريّة، ففي (١ تشرين الثّاني ١٩٢٥م) منع من نشر كتابات، أو مطبوعات تباع، أو توزّع، أو تعرض للبيع، وتتضمّن معلومات، أو أخبار غير تلك الّتي يعلنها ممثّلو سلطة الانتداب، المكلّفون بكلّ خبر، أو مقال عن العمليّات الحربيّة، والدّبلوماسيّة ومن شأنها تحضّ على العصيان، أو يكون لها تأثيرًا سيّئًا على أفكار السّكّان، والعسكريّين[٣].

وخلال الحرب العالميّة الثّانية عانت الصّحف السّوريّة من الحرمان، والمتاعب بسبب طبيعة ظروف الحرب، وتدابيرها، فاتّخذت السّلطات الفرنسيّة الحاكمة إجراءات مختلفة، منها: فرض رقابة شديدة على الصّحف، وغلاء أسعار الورق، وموقف السّلطات الفرنسيّة موقف المتفرّج، ومن أمثلة ذلك كان ثمن ماعون الورق قبل الحرب ليرة واحدة، ارتفع في

١. تطوّر الصحافة، م.س، ص٣٣-٣٤.

٢. مكسيم ويغان: المفوّض السّامي الفرنسيّ الثّاني إلى سورية، عمل ضابطًا في الجيش الفرنسيّ، وكان ذا سمعة لا بأس بها، وصل إلى رتبة جنرال، عرف بتشدّده الدّينيّ، وكان من دعاة الأكليركيّة الأوفياء، سمح بإجراء الانتخابات النّيابيّة في سورية، فأتيح لكلّ دولة أن تنتخب مجلسًا تمثيليًّا خاصًّا بها، مع قراره بالإبقاء على النّظام الانتخابيّ العثمانيّ. انظر: خوري، فيليب، سورية والانتداب الفرنسي (سياسة القومية العربيّة ١٩٢٠-١٩٤٥م)، ص١٦٣.

٣. نظام الانتداب، م.س، ص٣٠٥-٣٠٧.

السّنة الثّالثة للحرب إلى مئة ليرة سوريّة، الأمر الّذي دفع أصحاب الصّحف إلى اختصار حجمها، واضطرّت إلى الصّدور بأربع صفحات صغيرة، ووجّهوا حملات النّقد، واللّوم للسّلطات الحاكمة بسبب تجاهلها الأزمات العنيفة الّتي تواجهها صحفهم، ووجهّت نقابة الصّحافة تحذيرها إلى الحكّام، هدّدت بالتّوقّف عن الصّدور إذا لم تخرج عن موقف اللاّمبالاة الّذي تقفه من ضائقة الصّحافة، وبالفعل فقد اضطرّت بعض الصّحف إلى الاحتجاب عن الصّدور لفترة من الزّمن، ممّا دفع بعض الشّخصيّات المسؤولة للتّدخّل، فأصدرت نقابة الصّحافة بيانًا شرحت فيه أسباب توقّف الصّحف عن الصّدور في دمشق، وأعلنت أنّ الصّحف ستعاود الصّدور مناوبة في الصّباح، والمساء، فتصدر كلّ يوم جريدتان، وحدّد البيان لكلّ جريدة مواعيد صدورها، غير أنّ الصّحافيّين انتظروا وقتًا طويلاً للحصول على الورق، المطلوب بحجّة أنّ الكمّيّة الّتي أوصت عليها سلطات الاحتلال لم يصل منها إلاّ اليسير، وصارت السّلطات توزّعه بالقطّارة[١].

لم يقتصر اضطهاد السّلطات الفرنسيّة للصّحف فقط بل تعدّاها إلى اضطهاد الموظّفين فقامت بعزل الموظّفين الّذين عيّنوا قبل أيّامها، وكانوا ضدّها في الانتخابات[٢]، ولاحقت الصّحفيّين أنفسهم إمّا بالسّجن، أو تعذيب، ممّا دفع بعضهم للهرب من سوريّة، واللّجوء إلى بلدان العربيّة الأخرى[٣]، لكنّ فرنسا لم تستطع مع كلّ أفعالها اتّجاه الصّحفيّين، أن تطفئ شعلة الفكرة العربيّة، وأن تشلّ الحركة القوميّة في الشّام، بل ظلّت متّقدة في الدّاخل، والخارج، وازدادت بتصرّفات الفرنسيّين شدّةً في الكثير من الأحيان، ولم تستطع فرنسا أن تجعل سوريّة تقبل فكرة الانتداب بشكل من الأشكال، وترضى به[٤].

١. بابيل، نصوح، صحافة وسياسة (سورية في القرن العشرين)، ص١٦٤.
٢. المراحل، ج٢، ص١٣٣.
٣. الآثار السياسية والحضارية، م.س، ص١٩٧-١٩٨.
٤. تاريخ الصحافة السورية، م.س، ص٣٢.

٣- الصحف السوريّة الصادرة خلال الانتداب الفرنسي واتّجاهاتها السياسيّة

تنوّعت الصحف والمجلّات السوريّة الصادرة خلال فترة الانتداب الفرنسي، والتي تنوّعت مضامينها وأشكالها، فصدرت العديد من المجلات المتعلّقة بأمور التربية والتعليم، ومن أهمها: أخبار المعارف الصادرة في دمشق وذلك في أيلول من عام ١٩٢٣م، وكانت تصدر بشكل شهري وتنشر الأخبار الرسميّة لدائرة المعارف إذ لم يكن هناك وزارة، بل دوائر توجّه محافظة دمشق[١].

كما صدرت العديد من الصحف التي تتعلق بالشأن السياسي، منها: صحيفة الأيام، والتي أصدرتها الكتلة الوطنيّة[٢]، بسبب حاجتها إلى سدّ الفراغ الإعلامي في أجهزتها، فقرّرت إصدار صحيفة يوميّة تنطق بلسانها، وتدافع عن سياستها، وحصلت على التّرخيص بذلك، وقد نادت الصّحيفة بضرورة مكافحة الاستعمار، وسياساته، ممّا دفع بالسّلطات الفرنسيّة إلى فرض رقابة شديدة على الدّاخلين إليها، والخارجين منها، وتفتيش المطابع بحجّة أنّها تطبع منشورات معادية للسّلطات، وقامت باعتقال بعض الموظّفين، والعمّال، واستجوابهم، والتّحقيق معهم[٣]، ومن ثمّ أصدرت أمرًا بتعطيل الصّحيفة بتاريخ (٢١ كانون الأوّل ١٩٣٣م)، بناءً على القرار رقم ٢٦٣٠، والّذي أشار إلى نشر جريدة الأيّام في عددها ذي الرّقم ٥٥٤ الصّادر بتاريخ (١٨ كانون الأوّل) مقالاً يخلّ بالأمن العامّ إلى أجل غير مسمّى، وكان المقال لكاتب فرنسي انتصر لسوريّة، فعدّت السّلطة، والحكومة المقال مخلاً بالأمن العامّ[٤].

وقد سارعت سلطات الانتداب إلى تعطيل الكثير من الصّحف السّوريّة لأكثر من

---

١. التعليم في سورية، م.س، ص٦٣.

٢. الكتلة الوطنيّة: هيئة سياسيّة غايتها تحرير البلاد السّوريّة من كلّ سلطة أجنبيّة، وإيصالها إلى الاستقلال التّامّ، والسّيادة الكاملة على جميع أراضيها، مع العمل على إقامة الوحدة بين الأقطار العربيّة، وقد نصّبت الكتلة نفسها وصيّة على الأمّة، وأدانت تأليف الأحزاب كونها مخالفة لوحدة الجهود. انظر: قرقوط، ذوقان، تطوّر الحركة الوطنية في سورية (١٩٢٠-١٩٣٩م)، ص١٠٤-١٠٥.

٣. صحافة وسياسة، م.س، ص٧١-٧٣.

٤. المراحل، م.س، ج٢، ص١٣٢.

شهرين، ومن هذه الصّحف صحيفة المقتبس لمؤسّسها محمّد كرد علي[١]، والّتي تعدّ من أهمّ الصّحف السّوريّة الّتي رفعت راية النّضال ضدّ الانتداب الفرنسيّ، فنشرت العديد من المقالات السّياسيّة، هاجمت فيها الحكومة السّوريّة الّتي شكّلتها سلطات الانتداب الفرنسيّ، فسارعت السّلطات لحجب الصّحيفة عن الصّدور، فطلب تاج الدّين الحسيني من محمّد كرد علي إيقاف الصّحيفة، فتمّ إغلاقها بالشّمع الأحمر، ولهذا السّبب فقد كان من المستحيل تأسيس صحيفة سياسيّة أمر صدورها، وإغلاقها بيد سلطات الانتداب الفرنسيّ، ومهما يكن من أمر فقد صدرت صحيفة جديدة باسم القبس بتاريخ (١ أيلول ١٩٢٨م) رديفة للمقتبس، فكانت صحيفة سياسيّة اجتماعيّة اقتصاديّة، لمقارعة الاستبداد، وتوعية الشّعب، وتنوير الفكر العامّ، ممّا عرّض الصّحيفة للإغلاق، والتّوقّف أكثر من مرّة[٢]، كما عطّلت سلطات الاحتلال الفرنسيّ جريدة القبس لأجل غير مسمّى، لأنّها هاجمت الحكومة، ونقدت بنود معاهدة عام ١٩٣٦م[٣].

كما صدرت العديد من الصّحف، والمجلّات الأدبيّة، ومنها: مجلّة الطّليعة الّتي صدرت في دمشق بتاريخ (١٦ آب ١٩٣٥م)، وكان هدف المجلّة الرّئيس خلق جوّ من التّفكير، ونشر المعرفة قدر إمكاناتها، فكانت تبتعد بنفسها عن الالتحاق بطائفة دون أخرى، أو جماعة دون جماعة، وفي هذا البلد، أو سواه، وقد تجمّع في وجه واحد بين متناقض الأراء، ومتباين النّزعات، وتعمل على توحيد صفوف الأدباء الشّعبيّين، ووصل الأدب العربيّ الحديث بالنّضال التّحرّري[٤].

---

١. محمّد كرد علي (١٨٧٦-١٩٥٣م): مؤرّخ سوري، ولد في دمشق من عائلة كرديّة هاجرت من السليمانيّة، هاجر إلى مصر وأسّس جريدة المقتبس عام ١٩٠٦م، ثمّ عاد إلى دمشق، وتابع إصدار المقتبس، أسّس المجمع العلميّ بدمشق، تولّى وزارة المعارف مرتين. انظر: موسوعة السياسة، م.س، ج٦، ص٩٩.

٢. الآثار السياسية والحضارية، م.س، ص١٩٤-١٩٥.

٣. المراحل، م.س، ج٢، ص١٣٢.

٤. حنا، عبد الله، من الاتّجاهات الفكريّة في سورية ولبنان (النصف الأوّل من القرن العشرين)، ص١١٠.

رابعًا: الآثار والمتاحف في ظلّ الانتداب الفرنسيّ

١. التّنقيبات الفرنسيّة عن الآثار السّوريّة

لقي علم الآثار اهتمام الغرب فعنيت حكوماتهم به، وأرصدت للمشتغلين به أموالاً طائلة، وأنشأت له المدارس والمجامع العلميّة، وأوفدت الكثير من الحكومات الغربيّة البعثات العلميّة للتنقيب عن الآثار، فوجد الإنكليز والفرنسيّين والألمان وغيرهم، وبعد انتهاء الحرب العالميّة الأولى عام ١٩١٨م أظهرت قيادة جيوش الحلفاء اهتمامًا واسعًا بالآثار، وعهدت إلى الإخصائيّين في جيوشها إلى دراسة آثار الشام، كما شدّد المؤتمر الفرنسي الذي عقد في مرسيليا عام ١٩١٩م للبحث في شؤون الشام العامّة على الحكومة الفرنسيّة بإقامة ديوان للآثار القديمة[١].

كما قامت البعثات الآثريّة الفرنسيّة منذ عام ١٩٢١م بالتنقيب عن الآثار، ففي تدمر استؤنفت تنقيبات منهجيّة منظمة، عام ١٩٢٤م، وتمّ وضع مخطّط كامل لخرائب تدمر في عام ١٩٢٩م، وفي شمال سوريّة تشكّلت بعثة أثريّة عام ١٩٢٤م، لتحديد طبوغرافيّة مدينة سلوقيّة، الّتي كانت أوّل عاصمة لملوك سوريّة، وفي قطينة في تلّ المشرفة شرقي مدينة حمص، تمّت اكتشافات أثريّة واسعة عام ١٩٢٤م، لكنّها توقّفت لسنتين بعد أحداث الثّورة السّوريّة الكبرى، وعلى نهر الفرات أدّت التّنقيبات الأثريّة إلى اكتشاف مدينة دورا أوريوس، وكذلك في حوران، وحلب، والجزيرة العليا، وفي السّويداء، وقنوات، وشهبا[٢].

٢. تأسيس المتاحف السّوريّة في ظلّ الانتداب الفرنسيّ

سعى بعض المفكّرين العرب في الشّام إلى حماية الآثار السّوريّة، فطلبوا من الملك فيصل إنشاء متحف في دمشق، فأصدر أوامره لتنفيذ الأمر، على أن يكون فرعًا للمجمّع العلميّ العربيّ، كما أنشأت الحكومة السّوريّة متحفًا أخر في حلب، كما أنشأت حكومات

١. خطط الشام، م.س، ج٦، ص١٧٢-١٧٣.

٢. نظام الانتداب، م.س، ص٢٢٩-٢٣٠.

لبنان، وجبل الدّروز، والعلويّين متاحف في بيروت، والسّويداء، وطرطوس[١]، كما سعى الفرنسيّون إلى حماية الآثار الإسلاميّة، إذ قامت الحكومة الفرنسيّة بشراء دار العظم (قصر العظم)[٢]، أسّس المندوب السّامي الفرنسيّ المعهد الفرنسيّ للأثار والفنون الإسلاميّة في دمشق، الّذي عمل على ترميم المباني التّاريخيّة المهمّة، كالجامع الكبير، والقلعة في حلب، وخصّص جزءًا من نشاطه للمسكوكات الإسلاميّة، وقد ألحقت بالمعهد مدرسة للفنون الزّخرفيّة، وقد توقّف عن العمل به خلال الثّورة السّورية الكبرى ١٩٢٥م، وحلّت بالقصر أضرار بليغة، وفي عام ١٩٢٦م استأنف المعهد، والمدرسة نشاطهما بشكل طبيعيّ[٣].

ومنذ نهاية الحرب العالميّة الأولى عام ١٩١٨م، وجّهت قيادة جيوش الحلفاء بالمحافظة على الأثار السّوريّة، وفي كلّ منطقة تمّ تعيين ضبّاط مؤهّلين للقيام بوظيفة المفتّش على الآثار، وأصدرت قرارات بإنشاء بعثات في كلّ منطقة جرد الآثار القديمة، ووصف حالتها، والأضرار الّتي أصيبت بها نتيجة العمليّات الحربيّة، وفي كانون الثّاني ١٩١٩م أنشئت دائرة الآثار والفنون الجميلة التّابعة للمفوضيّة السّاميّة، والّتي حدّدت صلاحيّاتها بموجب القرار رقم ٨٢٦م الصّادر عن المندوب السّامي الفرنسي بتاريخ (١٧ آذار ١٩٢١م)، والّتي نصّت على ما يلي:

وضع قائمة بالآثار التّاريخيّة في سوريّة، والحضّ على إعداد أنظمة، وإجراءات ضروريّة للحفاظ عليها.

أ. إجراء تنقيبات لصالح المفوّضيّة السّاميّة، ودراسة طلبات التّنقيب الّتي تقدّمها الجمعيّات، أو الأفراد، ومتابعة نتيجة التّنقيبات.

ب. تحقيق إنشاء المتاحف الآثار وصيانتها.

ت. تنظيم تجارة العاديات وتصديرها[٤].

---

١. خطط الشام، م.س، ص١٧٥-١٧٦.

٢. سورية والانتداب الفرنسي، م.س، ص١٦٨.

٣. نظام الانتداب، م.س، ص٢٩٦-٢٩٧.

٤. م.ن، ص٢٩٨-٢٩٩.

كما وجّهت سلطات الانتداب الفرنسيّة إلى ضرورة توحيد بقايا النّصب التّذكاريّة، والصّنائع القديمة في البلاد، وتنشيط الصّنائع النّفيسة، وإحداث مدرسة، ومتحف للصّنائع الإسلاميّة في المنزل الكائن في البزورية في مدينة دمشق، والمعروف بمنزل أسعد الباشا[١]، عملت سلطات الانتداب الفرنسي، بموجب المادّة ١٤ من صكّ الانتداب على إعداد نظام عام للآثار بموجب القرار رقم ٢٠٧، الصّادر بتاريخ (٢٦ آذار ١٩٢٦م) عن المندوب السّامي الفرنسي، وبموجبه فإنّ جميع نتاجات النّشاط البشريّ السّابق لعام (١٧٠٠م/ ١١٠٧هـ) تعدّ من الآثار سواء كانت منقولة، أم غير منقولة، والآثار غير المنقولة، تكون على قسمين: الأوّل: هي ملكيّة خاصّة للدّولة حصرًا على الأراضي الّتي تقوم عليها، والثّاني: الأفراد الّذين يملكون في الواقع، أو ينتفعون، أو يستخدمون أحد المباني، الّذي يعد أثرًا تاريخيًّا، فيمكنهم الاستمرار في الإفادة منه كأمر واقع، من غير أن يحدّ هذا السّماح في شيء من حقوق الدّولة. وفيما يخصّ الآثار المنقولة، والّتي سبق الكشف عنها، فإنّ حقوق الدّولة لا يمكنها أن تفوق حقّ الملكيّة العائدة للفرد، أو لطائفة، أو لملكيّة مشتركة سوريّة، أو لبنانيّة، أو أجنبيّة، أو العائدة لدولة أجنبية، إمّا نقلت من بلدان أخرى، أو عن طريق الوراثة، أو اكتسبت بطريقة مشروعة[٢].

خامسًا: محاربة فرنسا للتّاريخ السّوري والدّين الإسلاميّ

١. تقسيم الدّولة السّوريّة على أسس طائفيّة

كان أوّل عمل قام به الفرنسيّون بعد احتلال دمشق، حلّ الجيش الوطني، واعتبار أسلحته، وذخائره غنيمة حرب، وفي (١ أيلول ١٩٢٠م)، أصدر الجنرال غورو قرارًا بتأسيس دولة لبنان الكبير بضمانة فرنسا، وحمايتها، وضمّ إليه أقضية بعلبك، والبقاع، وحاصبيا، وراشيا، فاحتجّت حكومة دمشق على فصل الأقضية الأربعة، وإلحاقها بلبنان[٣]،

١. مجموعة المقررات، م.س، ج٢، ص٧٩-٨٠.
٢. نظام الانتداب، م.س، ص٢٩٩-٣٠٠.
٣. صحافة وسياسة، م.س، ص٢٧.

لتبدأ بعدها فرنسا في تنفيذ برنامج التّقسيم، والتّجزئة لسورية، وإنشاء الدّويلات لم سمّي بالشّعوب السّوريّة، فقامت بفصل حلب عن حكومة دمشق بتاريخ (٨ آب ١٩٢٠م)[١]، وتعيين كامل باشا القدسي واليًا[٢] ممّا جعل مجلس الوزراء يتّخذ قرارًا باعتبار كامل باشا ينتحل لنفسه حقّ تعيين الموظّفين، من دون أن تكون له أيّ صفة رسميّة، لكنّ السّلطات الفرنسيّة أصدرت بإعلان حلب دولة مستقلّة باسم دولة حلب[٣].

وفي (٢٣ أيلول) من نفس العامّ أصدر المفوّض السّامي قرارًا بإنشاء دولة العلويّين، على أن تكون مدينة اللاّذقيّة عاصمةً لها، ولعلّ هدف فرنسا إصابة المناطق الدّاخليّة السّوريّة بالشّلل التّامّ، وذلك من خلال إبعادهم عن الشّواطئ البحريّة، ذات الأمطار الوافية، وطرق المواصلات البرّيّة، والبحريّة، والمراكز الحربيّة، ومن ثمّ حصرهم في المناطق الدّاخليّة[٤]، ممّا دفع حكومة جميل الألشي[٥] للاستقالة، فتمّ تعيين حقّي العظم[٦] رئيسًا للحكومة، فأصدر أمرًا بجعل الوزارات مديريّات عامّة، ولقّب نفسه حاكم دولة دمشق، وكان ذلك بتوجيه من سلطات الاحتلال الفرنسيّة، وشملت كلاًّ من دمشق، وحمص، وحماه، ودرعا، أمّا إعلان دولة جبل الدّروز فقد تأخّر لأنّ الدّروز عقدوا مؤتمرًا

١. الأرمنازي: محاضرات عن سورية (من الاحتلال حتى الجلاء)، ص١٦.

٢. كامل باشا القدسي: من أسرة حلبيّة معروفة، كان ضابطًا في الجيش العثمانيّ برتبة فريق ركن، تقاعد في عام ١٩١٠م أو ١٩١١م، تولّى حكم حلب خلال عهد الملك فيصل، كان عفًا مستقيمًا، يجيد التّحدّث باللّغة الفرنسيّة، لم يسبق له العمل في السّياسة. انظر: ذكريات وخواطر، م.س، ص٥٦.

٣. صحافة وسياسة، م.س، ص٢٨.

٤. التبشير والاستعمار، م.س، ص١٣١.

٥. جميل الألشي (١٨٨٣-...): عسكريّ وسياسيّ سوري، تلقّى علومه في دمشق والآستانة، تخرّج من كلّيّة أركان الحرب برتبة رئيس عام ١٩٠٦م، ترفّع في الجيش إلى رتبة عقيد، اتّهم بالتّآمر على الحكم العثماني فسجن لمدّة ستّة أشهر، انتخب واليًا على بيروت، ثمّ تولّى وزارة الحربيّة، خلال الحكم الفيصليّ، انتخب رئيسًا للوزراء، ثمّ تقلّد وزارة الماليّة عام ١٩٢٨م، ووزارة الدّاخلية ١٩٣٢م، ووزيرًا للأشغال العامّة ١٩٤٣م. انظر: موسوعة السياسة، م.س، ج٢، ص٩٤.

٦. حقّي العظم (١٨٦٥-١٩٥٥م): كان إداريًّا مخضرمًا بين العهدين العثمانيّ والفرنسيّ، عيّن حاكمًا على دولة دمشق (١٩٢٠-١٩٢٥م)، عرف بولائه لفرنسا، تولى عددًا من المناصب بعد وحدة سورية، سافر إلى القاهرة عام ١٩٣٨م، وبقي فيها حتّى وفاته. انظر: الآثار السياسية والحضارية، م.س، ص٦٠.

في السّويداء بتاريخ (٢٠ أيلول) اتّخذوا فيه عددًا من القرارات متعلّقة بتنظيم الشّؤون الإداريّة، والقضائيّة، والماليّة في الجبل، فوافق عليه الفرنسيّين، وأصدروا قرارًا بتعيين الأمير سليم الأطرش رئيسًا للحكومة، وفي (١ أيار) انتخب سليم الأطرش رئيسًا لدولة جبل الدّروز[١]، وما عدا هذه التّجزئة الّتي أثار بها الفرنسيّون رغبات محلّيّة، ونزعات مذهبيّة، فقد ظلّ لواء الإسكندرونة جزءًا من دولة حلب حتّى عام (١٩٢٤م)، عندما أصدر المفوّض السّامي قرارًا يتمتّع فيه اللّواء بنظام إداريّ خاصّ، مع بقائه تابعًا للدّولة السّوريّة، وتعتبر اللّغة التّركيّة رسميّة على جانب العربيّة، والفرنسيّة، ومنح السّكّان الأتراك مزايا مختلفة تضمن نموّهم الثّقافيّ[٢].

وعندما رأى الفرنسيّون أنّ الشّعب لم يرض بتلك التّقسيمات، أصدر الجنرال غورو قرارًا بإنشاء اتّحاد بين دول دمشق، وحلب، والعلويّين[٣]، لكن هذا الاتّحاد لم يعمّر طويلاً، فمع وصول الجنرال ويغان إلى دمشق خلفًا للجنرال غورو أصدر قرارًا بتاريخ (٥ كانون الأوّل ١٩٢٤م)، بإلغاء الاتّحاد، وإنشاء دولة موحّدة من دمشق، وحلب على أن تبقى دولة العلويّين مستقلّة، واعتبر (١ كانون الثاني ١٩٢٥م) بدايةً لقيام الدّولة السّوريّة الجديدة[٤]، وكان من الأسباب الّتي دفعت لبقاء دولة العلويّين خارج الاتّحاد، على حدّ تعبير سلطات الاحتلال الفرنسيّة لرغبة أهلها بذلك، لكنّ الأهالي لم يشتركوا باتّخاذ القرار، بل لأنّ الإدارة الفرنسيّة كان ترمي لذلك[٥]، وهذا ما دفع الأهالي إلى الطّلب من المراجع العليا، بأن تضمّ بلادهم إلى الوحدة السّوريّة، فما كان من حكومة اللّاذقيّة الّتي يديرها الفرنسيّين، إلّا أنّ لاحقتهم، وحبستهم، وأحالتهم إلى القضاء، فحكم عليهم بالسّجن، والأشغال شاقّة[٦].

١. الريس، منير، الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي (الثورة السورية الكبرى)، ص١٤٧-١٤٨.
٢. محاضرات عن سورية، م.س، ص١٦.
٣. الحكيم، يوسف، سورية والانتداب الفرنسي، ص٨٨.
٤. صحافة وسياسة م.س، ص٢٧- ٢٩.
٥. محاضرات عن سورية، م.س، ص٢١.
٦. المراحل، م.س، ج٢، ص٢٨٥.

ممّا دفع لاندلاع الثّورة السّوريّة الكبرى، الّتي قادها سلطان باشا الأطرش، والّذي دعا الوطنيّين إلى حمل السّلاح تحقيقًا لأماني البلاد، وكانت أهم مطالب الثّورة:

أ. وحدة البلاد السّوريّة ساحلها، وداخلها، والاعتراف بدولة سوريّة عربيّة واحدة مستقلّة استقلالاً تامًّا.

ب. قيام حكومة شعبيّة تجمع مجلسًا تأسيسيًّا لوضع الدّستور يقرّر سيادة الأمّة سيادة مطلقة.

ت. انسحاب قوّات الاحتلال الفرنسيّة من سوريّة، وتأليف جيش وطني لحماية البلاد.

ث. الحرّيّة، والإخاء، والمساواة بين جميع السّوريّين[١].

وبالفعل فقد اندلعت الثّورة السّوريّة الكبرى، ونجح الثّوّار بدخول دمشق، في (١٨ تشرين الأوّل ١٩٢٥م)[٢]، كما سعت سلطات الاحتلال الفرنسيّ خلال عام ١٩٣٣م إلى فصل منطقة الجزيرة، وجعلها مستقلّة كالإسكندرونة، وأوعزت على ضبّاطها، ومستشاريها، وموظّفيها، أن يأمروا وجوه البلاد، والعشائر بتوقيع عرائض يطلبون فيها استقلال مناطقهم، وفصلها عن الحكومة المركزيّة، وفي (٢ شباط ١٩٣٤م) عاودت سلطات الاحتلال التّحريض على الاستقلال، وسعت إلى إقناع الوجهاء بأنّها تريد خيرهم، وحرّيّتهم، فأجاب الوجهاء سلطات الاحتلال بأنّهم لا يطلبون إلّا الوحدة، ويرفضون الانفصال، وأنّ فرنسا إذا أرادت فصل المنطقة عن سوريّة فعليها أن تقدّم طلبًا للمجلس النّيابي ليناقشه النّوّاب، ويقرّروا الموافقة عليه[٣].

محاولة فرنسا طمس الهويّة الدّينيّة والتّاريخيّة للمجتمع السّوري

عمدت السّلطات الفرنسيّة على طمس الهوّيّة الدّينيّة، والثّقافة العربيّة في المجتمع

١. الكزبري، سلمى الحفار، لطفي الحفار (١٨٨٥-١٩٦٨م) مذكراته حياته وعصره، ص١٣٦

٢. سورية والانتداب الفرنسي، م.س، ص١٢٠.

٣. المراحل، م.س، ج٢، ص١٣٢.

السّوريّ، من خلال فرضها للّغة الفرنسيّة لغةً إلزاميّةً في جميع مراحل التّعليم، وشجّعت في الوقت ذاته مدارس الإرساليّات الأجنبيّة، وكانت كلّ صحيفة تتجرّأ على نقد تلك المدارس تتعرض للإغلاق، وقد حاولت فرنسا تبرير سياستها القائمة على مضايقة المدارس العربيّة بأنّه لا حاجة لوجود لغتين في البلاد[١]، كما شجّعت سلطات الانتداب على حمل الدّول العربيّة الّتي تسيطر عليها عامةً، وسوريّة خاصةً للكتابة باللّغة العامّيّة، ومحاولة التّخلّيّ عن الحروف العربيّة، والكتابة بالأحرف اللاّتينيّة مكانها، فتنقطع الصّلة بين العرب، ولغّتهم، وبالتّالي انقطاعها مع أدبهم، ومؤلّفاتهم الدّينيّة، واللّغويّة، والأدبيّة، والتّاريخيّة، والفكريّة[٢]، فضلاً عن محاولتها التّفريق بين اللّهجات العامّيّة، واللّغة الفصحى، فادّعت أنّ المتحدّث باللّهجة العامّيّة السّوريّة لا يفهم اللّغة العربيّة الفصحى، وأنّ اللّهجة العامّيّة تفتقر إلى الأبجديّة، وبالتّالي لا تصلح للتّدريس، وبهذه الذّريعة فضل الفرنسيّون الإبقاء على الجماهير السّوريّة بدون مدارس، ممّا يسهل إخضاعهم إلى سلطتها، كما بذلت فرنسا في هذا الجانب كلّ جهودها، ووسائلها لربط الثّقافة السّوريّة بالثّقافة الفرنسيّة، مستغلّة بذلك المدارس حيث قامت بتغيير مناهج التّعليم العربيّ إلى مناهج تشجّع على التّعليم الفرنسيّ من تدريس تاريخها، وتاريخ ملوكها، ولغّتها، وكانت تهدف من هذا خلق جيل متفرنس بثقافتها[٣].

وقد أرادت الإدارة الفرنسيّة في سوريّة أن تقوم بحركة تنصير واسعة في البلاد مستعينة باليسوعيّين، فاختارت بلاد العلويّين مركزًا لانطلاقة مشروعها الدّينيّ، مستغلّة حال الجهل، والأمّيّة الّتي سيطرت على المنطقة، فأوجدت دستورًا محرّرًا، فاستغلّ المبشّرون الغربيّون قرار فرض الانتداب الفرنسيّ، وإصدار سلطات الانتداب مرسومًا ذي الرّقم ٢٩٠٨، والصّادر بتاريخ (٢ آيار ١٩٣١م)، يجعل الانتقال إلى المذهب الكاثوليكي

١. الآثار السياسية والحضارية، م.س، ص١٨٨-١٨٩.

٢. التبشير والاستعمار، م.س، ص٢٢٤.

٣. الآثار السياسية والحضارية، م.س، ص١٨٤-١٨٥.

يجري في المحكمة العاديّة من غير الحاجة إلى الإجراءات المعقّدة[١]، وأخذوا يوسّعون في جهودهم التّبشيريّة في بلاد العلويّين، وفرضوا على المستضعفين المذهب الكاثوليكي، وزعموا أن نفرًا من هؤلاء قد جاؤوا إلى الرّاهبات اليسوعيّات في صافيتا، وطلبوا منهنّ أن يقبلهنّ في المذهب اللاّتيني، فاتّصلت تلك الرّاهبات ببيروت، فأسرع الرّهبان اليسوعيّون من بيروت إلى بلاد العلويّين، واستكتبوا رجلاً يدعى محمد تامر، ثمّ أرسلوا كتاب إلى البابا، وفيه زعموا أنّ النّصيريّة من أحفاد الصّليبيّين، وبذلك تمكّن اليسوعيّون بمساعدة الفرنسيّين أن ينقلوا ٢٢ أسرة إلى المذهب اللاّتيني المسيحيّ، وعمّدوا قرابة ٨٠ شخص في عام ١٩٣٠م، ويعلّق اليسوعيّون عن ذلك بقولهم: لقد خطونا الخطوة الأولى، وكانت خطوة حاسمة[٢].

وخلال تقسيم سورية إلى دويلات، عملت السّلطات الفرنسيّة على غزو المناطق السّوريّة المقسّمة ثقافيًّا، فأنشؤوا في جبل الدّروز بعض المدارس الابتدائيّة الرّسميّة، وجاؤوا بمعلّمين من لبنان من النّصارى الموارنة، وحملوا أهل القرى على إنشاء العديد من المدارس الابتدائيّة، بحيث ينفق الأهالي عليها، وعهدوا إلى اليسوعيّين بإدارتها، وقد أحدثت مدارس مماثلة في كل من حوران، ومنطقة العلويّين، وكان خرّيجو هذه المدارس يمنعون من إتمام دراستهم في المدارس السّوريّة، وكان التّلاميذ يتعلّمون الدّيانة المسيحيّة، وجغرافيّة فرنسا باللّغة الفرنسيّة، كما ذكرت في كتب التّاريخ الّتي تدرس تشويهًا للتّاريخ العربيّ، وأكاذيب، ومزاعم أنّ أصل الشّقر من سكان جبل الدّروز، وجبال اللاّذقيّة غاليون، وصليبيون، ومثل هذه الكتب كانت توحي للنّشّأ أنّ أجدادهم من الغاليين، الّذين هم في الوقت نفسه أجداد الفرنسيّين، فكان الطّلبة يتخرّجون من تلك المدارس لا يعرفون شيئًا من تاريخ بلادهم، وأمتهم، ويكبرون كلّ ما هو فرنسي، وكان هَمّ فرنسا أن تخرج جيلاً متفرنجًا تستخدمه في أهدافها الاستعماريّة الّتي ترمي إلى تنصير

١. التبشير والاستعمار، م.س، ص١٥٢.

٢. الآثار السياسية والحضارية، م.س، ص١٨٦-١٨٧.

السّكّان[١]، ولعلّ المساعي الفرنسيّة للسّيطرة الثّقافيّة على سورية استمرّت بعد استقلال البلاد عام ١٩٤٧م، من خلال المدارس، والمعاهد التّبشيريّة، لكنّ الدّولة السّوريّة أصدر أمرها بإغلاق تلك المدارس، والمعاهد، وسيطرت على التّعليم الخاصّ، وحالت بين مقاعد الدّراسة، والنّفوذ السّياسيّ، الأمر الّذي أثار احتجاج الفرنسيّين، وادّعوا أنّ الحرّيّة، والدّيمقراطيّة يجب أن يكونا مكفولين، وأنّ للإنسان الحقّ في اختيار الدّين الّذي يريده، واعتناق المذهب الّذي يرضاه، فردّت الحكومة السّوريّة على الكلام الفرنسيّ، وقالت: «إنَّ الجمهوريّة السّوريّة لا تقيّد حرّيّةّ أحد في الدّعوة إلى مذهب دينيّ، لكنّها ترى أنّ هذه الحرّيّة يجب أن تتساوى بين الدّاعي، والمدعوّ، فلمبشر بروتستاني مثلاً أن يناظر فقيهًا مسلمًا، ولرجل كاثوليكي أن يخاطب رجلاً مسلمًا، أمّا أن يترك الأطفال الأبرياء في صفوف المدارس الابتدائيّة تحت رحمة المبشّرين فهذا يتنافى مع أبسط قواعد الحرّيّة»[٢].

١. الكتاب الذهبي، م.س، ص١٥٠-١٥١.

٢. التبشير والاستعمار، م.س، ص١٦٣.

الخاتمة

ومن خلال استعراض البحث السّابق، والمعنون فرنسة الحياة الثّقافيّة في سورية خلال الانتداب الفرنسيّ (١٩٢٠-١٩٤٦م)، يمكن التّوصّل إلى النّتائج التّالية:

إنَّ التّدريس في المدارس السّوريّة مع بدايات فترة الانتداب الفرنسي يتمّ باللّغة العربيّة والعثمانيّة، مع وجود بعض اللّغات الأجنبيّة الأخرى، لكنّها كانت تسير وفق البرامج، والنّظم العثمانيّة، فسعت فرنسا جاهدةً إلى القضاء على ذاك البرنامج، وتطبيع البلاد بطابعها الثّقافيّ.

حاربت فرنسا اللّغة العربيّة، وسعت إلى منع تدريسها في المدارس السّوريّة، متذرّعين بأنّها ليست لغة حضارة، وتطوّر، بينما عملت على فرض اللّغة الفرنسيّة على المجتمع السّوريّ، كونها لغّة حضارة، ورقيّ، وأنّ التّحدّث بها دليل على المدنيّة، والتّمدّن، فأراد الفرنسيّون إلغاء اللّغة العربيّة بشكل كامل، لفصل المجتمع عن واقعه، ومن ثمّ فرض سيطرتهم الثّقافيّة، والفكريّة على المجتمع السّوريّ.

نجحت المدارس الأجنبيّة، والفرنسيّة في تحقيق جزء كبير من غايتها من خلال نبذ اللّغة العربيّة، وتشويه التّاريخ العربيّ، وقلّلت من أهمّيّة الثّقافة العربيّة، في الوقت نفسه فإنّها ثقّفت تلاميذها بثقافة غربيّة، لإخراجهم من واقعهم الدّينيّ، والفكريّ، وترسيخ الأفكار الغربيّة، والدّيانة النّصرانيّة في المجتمعات المحلّيّة.

أرادت فرنسا تعليم مناهجها الخاصّ في سوريّة من حيث اللّغة، والتّاريخ، والجغرافية الفرنسيّة، وتشويه التّاريخ العربيّ، لفكّ أواصر التّرابط بين التّلاميذ العرب السّوريّين مع ماضيهم العربيّ الإسلاميّ، حتّى تستطيع فرنسا أن تحكم الشّعب السّوريّ، واستغلال البلاد اقتصاديًّا، واجتماعيًّا، والسّيطرة عليها ثقافيًّا.

عانت الصّحافة السّوريّة خلال مرحلة الانتداب الفرنسيّ من الكثير من الاضطهاد والظّلم، حيث تمّ كمّ أفواه الصّحفيّين عن ذكر الحقائق، وفقدت الصّحف حرّيّتها المنشودة الّتي تجلّت لها خلال مرحلة الحكم الوطنيّ الّذي سبق الانتداب، فكان الإقفال

المؤقّت، والتّعطيل لمدّة طويلة، وصولاً إلى الإقفال الدّائم من الأساليب الفرنسيّة المتّبعة لفرض شروطها، وسياساتها على الصّحف المحلّيّة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول، إنَّ فرنسا خلال انتدابها على سوريّة، وضعت العديد من النّظم التّعليميّة، والصّحافيّة، والآثريّة، وذلك تنفيذًا لسياسة مرسومة بدقّة، وتهدف إلى سيطرة فرنسا الثّقافيّة على المجتمع السّوريّ، من غير البحث عن سبل تطوير المجتمع، وهي الدّولة الّتي جاءت إلى سوريّة بصفتها دولة منتدبة، للأخذ بيدها، وإيصالها إلى برّ الأمان، ووضعها على طريق التّطوّر.

لائحة المصادر والمراجع

أوّلًا: المصادر العربيّة

١. الأرمنازي، محاضرات عن سورية (من الاحتلال حتى الجلاء)، معهد الدراسات العربيّة العالية، القاهرة، ١٩٥٤م.

٢. بابيل، نصوح، صحافة وسياسة (سورية في القرن العشرين)، نجيب الريس للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ٢٠٠١م.

٣. الحكيم، يوسف، سورية والانتداب الفرنسي، دار النهار للنشر، بيروت، ط٢، ١٩٩١م.

٤. الكوراني، أسعد، ذكريات وخواطر (مما رأيت وسمعت وفعلت)، رياض نجيب الريس للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٥. الكيالي، عبد الرحمن، المراحل (في الانتداب الفرنسي ونضالنا الوطني)، مطبعة الضاد، حلب، د.ط، ١٩٥٩م.

٦. مجموعة مقررات حكومة سورية (وهي تشتمل على القوانين والمراسيم والقرارات التي صدرت في سورية منذ الاحتلال آخر أيلول سنة ١٩١٨م إلى يومنا هذا)، مطبعة صادر، بيروت، ١٩٣٣م.

ثانيًا: المراجع العربيّة

١. إسماعيل، حكمت علي، نظام الانتداب الفرنسي على سورية (١٩٢٠-١٩٢٨م)، دائرة طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، ١٩٩٨م.

٢. إلياس، جوزيف، تطور الصحافة السورية في مائة عام (١٨٦٥-١٩٦٥م)، دار النضال للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

٣. حنا، عبد الله، من الاتجاهات الفكرية في سورية ولبنان (النصف الأول من القرن العشرين)، دار الأهالي، للطباعة والنشر، دمشق، د.ت.

٤. خالدي، مصطفى؛ فروخ، عمر، التبشير والاستعمار في البلاد العربيّة (عرض لجهود المبشرين التي ترمي إلى إخضاع الشرق للاستعمار الغربي)، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، د.ط، ١٩٥٣م.

٥. الخوند، مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية، مؤسسة هانياد، بيروت، ١٩٩٧م.

٦. الرفاعي، شمس الدين، تاريخ الصحافة السورية (١٩١٨-١٩٤٧م)، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، د.ط، ١٩٦٨م.

٧. الريس، منير، الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي (الثورة السورية الكبرى)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٦٩م.

٨. الزركلي، خير الدين، الأعلام (تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، ط١٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٩م.

٩. العقيقي، نجيب، المستشرقون، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، ط٣، ١٩٦٤م.

١٠. عوض، عبد العزيز محمد، الإدارة العثمانية في ولاية سورية (١٨٦٤-١٩١٤م)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م.

١١. غنام، رياض، المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري (١٨٣٢-١٨٤٠م)، الدار التقدمية، المختارة، ط١، ١٩٨٨م.

١٢. قاسمية، خيرية، الحكومة العربيّة في دمشق (١٩١٨-١٩٢٠م)، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، ط٢، د.ت.

١٣. قرقوط، ذوقان، تطور الحركة الوطنية في سورية (١٩٢٠-١٩٣٩م)، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٧٥م.

١٤. قوطرش، خالد، التعليم في سورية نشأته وتطوره، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
١٥. الكزبري، سلمى الحفار، لطفي الحفار (١٨٨٥-١٩٦٨م) مذكراته حياته وعصره، رياض نجيب الريس للطباعة ، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
١٦. الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤م.
١٧. مجموعة مؤلفين، الحياة الفكرية في المشرق العربي (١٨٩٠-١٩٣٩م)، ترجمة: عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
١٨. هواش، محمد، تكوّن جمهورية (سورية والانتداب)، مكتبة السائح، طرابلس، ط١، ٢٠٠٥م.

ثالثًا: الرسائل العلميّة والمجلّات

١. عبد الرحيم، جهان بنت إبراهيم شار علي، الآثار السياسية والحضارية للانتداب الفرنسي والبريطاني على بلاد الشام (١٣٤٢-١٣٥٩هـ/ ١٩٢٤-١٩٣٩م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث والمعاصر، جامعة أم القرى، ٢٠١١م.
٢. عبيد، سلامة، الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥-١٩٢٧م) -على ضوء وثائق لم تنشر-، دراسة مقدمة إلى دائرة التاريخ في الجامعة الأميركية في بيروت للحصول على درجة أستاذ علوم، ١٩٥١م.
٣. المصطفى، عبد الإله أحمد، السياسة الأوروبية وتطورها في بلاد الشام (١٨٤٠-١٨٧٨م)، رسالة ماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، جامعة دمشق، ٢٠١٤م.

٤. الحساني، محمد علي حسين نادر، أوضاع التعليم في سورية (١٩٧١-١٩٨٥م) -دراسة تاريخية-، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠٢٣م.
٥. بوبس، أحمد، دور رضا سعيد في تعريب التعليم في جامعة دمشق، مجلة مجمع اللغة العربيّة، دمشق، مج ٩٦، ٢٠٢٣م.

رابعًا: المصادر والمراجع المترجمة

١. خوري، فيليب: سورية والانتداب الفرنسي (سياسة القومية العربيّة ١٩٢٠-١٩٤٥م)، مؤسسة الأبحاث العربيّة، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
٢. كوبلنز، فريدريك: حقائق ووثائق لم تنشر بعد عن الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥م، ترجمة: فريدريك زريق، د.ن، دمشق، ١٩٢٩م.
٣. لونغريغ، ستيفن هامسلي: تاريخ سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة: بيار عاقل، دار الحقيقة، بيروت، د.ت.